دور الأبعاد المكانية في تغيّر الحدود الإدارية المصرية
"دراسة جغرافيّة تطبيقية لمحافظة دسوق المقترحة"

فارس عبد الله الجويلي*

الملخص:

تستهدف هذه الورقة البحثية رؤية مستجدة للتقسيم الإداري القائم في دلتا النيل بجمهورية مصر العربية، في ظل مطالبات أو خطط تنموية حكومية تتعلق بتعديل الحدود الإدارية التي طالت محافظات الأقاليم المصرية السبعة؛ باستثناء إقليم الدلتا.

محافظة دسوق المقترحة هي نتاج رؤية لأربعة من الأبعاد المكانية: الديموغرافية والعمرانية والبيئية والاقتصادية؛ كأساس محدد لاستحداث محافظة جديدة مترابطة تخطيطياً ومتكاملة حالياً على أرض الواقع؛ رغم توزيع أراضيها بين محافظتي كفر الشيخ والبحيرة، مع توضيح إيجابيات وسلبيات تنفيذ هذا المقترح؛ بحيث لا يتعارض هذا المقترح مع استراتيجية مصر للتنمية المستدامة؛ المعروفة برؤية مصر لعام ٢٠٣٠.

(المجلة الجغرافية العربية، المجلد (٥٣) العدد (٧٩) يونيو ٢٠٢٢، ص ص ١١٣-١٥٠)

الكلمات الدالة: حدود إدارية، جغرافيا تطبيقية، تخطيط إقليمي، محافظات، دلتا النيل، دسوق.

المقدمة:

يُشكل نهر النيل الإمداد المائي الدائم الوحيد لمصر وسط صحراوين، فنشأت حوله أقدم الحضارات؛ ونشات على ضفافه القرى والمدن، خاصةً دلتاه التي تعد من مواطن بدء تلك الحضارة؛ أي مصر السفلى.

ومع زيادة السكان؛ أصبح نهر النيل – وفروعه – المحدد الرئيس لنطاق كل إقليم وتقسيماته الداخلية، بناءً على نفوذ كل مدينة أو عاصمة مع اعتبار الحيازات الزراعية، او حتى النفوذ الديني للمعبودات المحلية في كل إقليم. وكان للعلاقات والأبعاد المكانية المختلفة – وما ترتب عليه – أثر بالغ في تغيير تلك الحدود من تعديل أو دمج أو تفتيت للكيانات الإدارية، حتى استقرت على شكلها الحالي.

* باحث دكتوراه بمعهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة مدينة السادات، مصر.

للتواصل: e-mail: faris.elgwely@esri.usc.edu.eg

وتلك هي العوامل الأوليّة التي بدأت تُشكِّل الحدود الإدارية التي نعرفها اليوم بمختلف أشكال تطورها على مر القرون، رغم ظهور متغيراتٍ عدة تُلزم الواقع بالتغيير الجذري لحل مشكلات تأصلت منذ عقود. وهذا ما تتناوله الدراسة بالتطبيق على منطقة شمال فرع رشيد شماليّ جمهوريّة مِصر العربيّة.

مشكلة الدراسة:

إعادة النظر إلى الوضع الراهن في منطقة الدراسة، خاصةً من ناحية إبقاء نهر النيل – فرع رشيد– كحد إداري فاصل بين محافظتي كفر الشيخ والبحيرة، رغم الارتباط الديموغرافي والعمراني والبيئي والاقتصادي القائم بين المراكز العمرانية الواقعة على ضفتي الفرع؛ بناءً على التاريخ والثقافة المشتركة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لاقتراح إقامة كيان إداري جديد باسم "محافظة دسوق" شمالي فرع رشيد، على أساس:

- تتبع متغيرات الحدود الإدارية في منطقة الدراسة، وأثر تلك المتغيرات على شكل الحدود الإدارية الحالية.
- توضيح دور العلاقات الجغرافية المكانية وأبعادها، وتأثيرها المباشر على تغير تلك الحدود عبر العصور حتى الآن، وما تبع ذلك من متغيرات ديموغرافية وعمرانية وبيئية واقتصادية.
- إمكانية تطويع المتغيرات المؤثرة على تغير الحدود عبر العصور إلى تغيير جديد أكثر استقراراً يساعد على تنمية المحافظة المقترحة.
- التطرق لتطبيقات وحلول مستقبلية لضمان التنمية المستدامة للمحافظة المقترحة، مع ضمان تكاملها مع المحافظات المجاورة.

الدراسات السابقة:

من النادر وجود دراسات سابقة بخصوص إنشاء محافظة جديدة بمنطقة الدراسة، وأبرز تلك المقترحات التي أوردها: عمر الفاروق السيد رجب (١٩٨٦)، البراري. حيث ذكر مقترح تقسيم محافظة كفر الشيخ إلى نصفين؛ نصف شمالي وآخر جنوبي، ويتكون النصف الجنوبي باسم محافظة كفر الشيخ؛ وعاصمتها مدينة كفر الشيخ، والجنوبي باسم محافظة البرلس؛ وعاصمتها مدينة سيدي سالم.

مناهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة في تحقيق أهدافها على مجموعة من مناهج البحث:

- **المنهج التاريخي:** لمعرفة التطور التاريخي لمنطقة الدراسة، لتبيان انعكاس الأثر التاريخي على الواقع الحالي وأثره في استمرار امتداد تأثير الأبعاد المكانية الأربعة (الديموغرافية والعمرانية والبيئية والاقتصادية) على المحلات العمرانية بالمنطقة رغم التقسيم الإداري القائم.
- **المنهج الإقليمي:** ويعني بتحليل منطقة الدراسة كإقليم له ملامحه الجغرافية الخاصة – الطبيعية والبشرية –، ومن ثم عرض الظواهر والمشكلات المختلفة بجمع البيانات ثم تحليلها؛ بالتوازي مع الزيارة الميدانية للباحث، حتى يمكن إعطاء النتائج والتوصيات المناسبة.
- **المنهج التطبيقي:** لتوزيع الموارد والإمكانات والمتغيرات بمنطقة الدراسة والربط بينهم، مما يؤدي إلى الإفادة الفعلية من تطبيق إنشاء المحافظة المقترحة ومقارنتها بالوضع الحالي.

أولاً – الأبعاد الجغرافية لمنطقة الدراسة :

١) الامتداد الفلكي لمنطقة الدراسة:

تمتد منطقة الدراسة فلكياً ما بين دائرتي عرض ٥٦" ٣١´٢٥° و ٤٨" ٣٠´٥٥° شمالاً، وبين خطيّ طول ٤٢" ٣٠´٥٤° و ٥٣" ٣٠´٢٥° شرقاً. أي أن الامتداد الجغرافي لمنطقة الدراسة يشمل غرب محافظة كفر الشيخ وشمالي شرق محافظة البحيرة؛ في القطاع الشمالي من فرع رشيد – حول ضفتيه – بدلتا النيل شماليّ مصر، بدءاً من مركز شبراخيت جنوباً حتى مركزيّ مطوبس ورشيد شمالاً، ومن أقصى شرق مركز سيدي سالم شرقاً، حتى أقصى غرب مركز المحمودية غرباً (شكل ١).

٢) الامتداد الإداري والديموغرافي لمنطقة الدراسة:

تمتد منطقة الدراسة إدارياً (جدول ١) على قطاعين:

- **محافظة كفر الشيخ:** وتمثل القطاع الشرقي لمنطقة الدراسة، وتشمل قسم واحد و٤ مراكز إدارية.
- **محافظة البحيرة:** وتمثل القطاع الغربي، وتشمل ٤ مراكز إدارية. بإجمالي ٩ وحدات إداري.

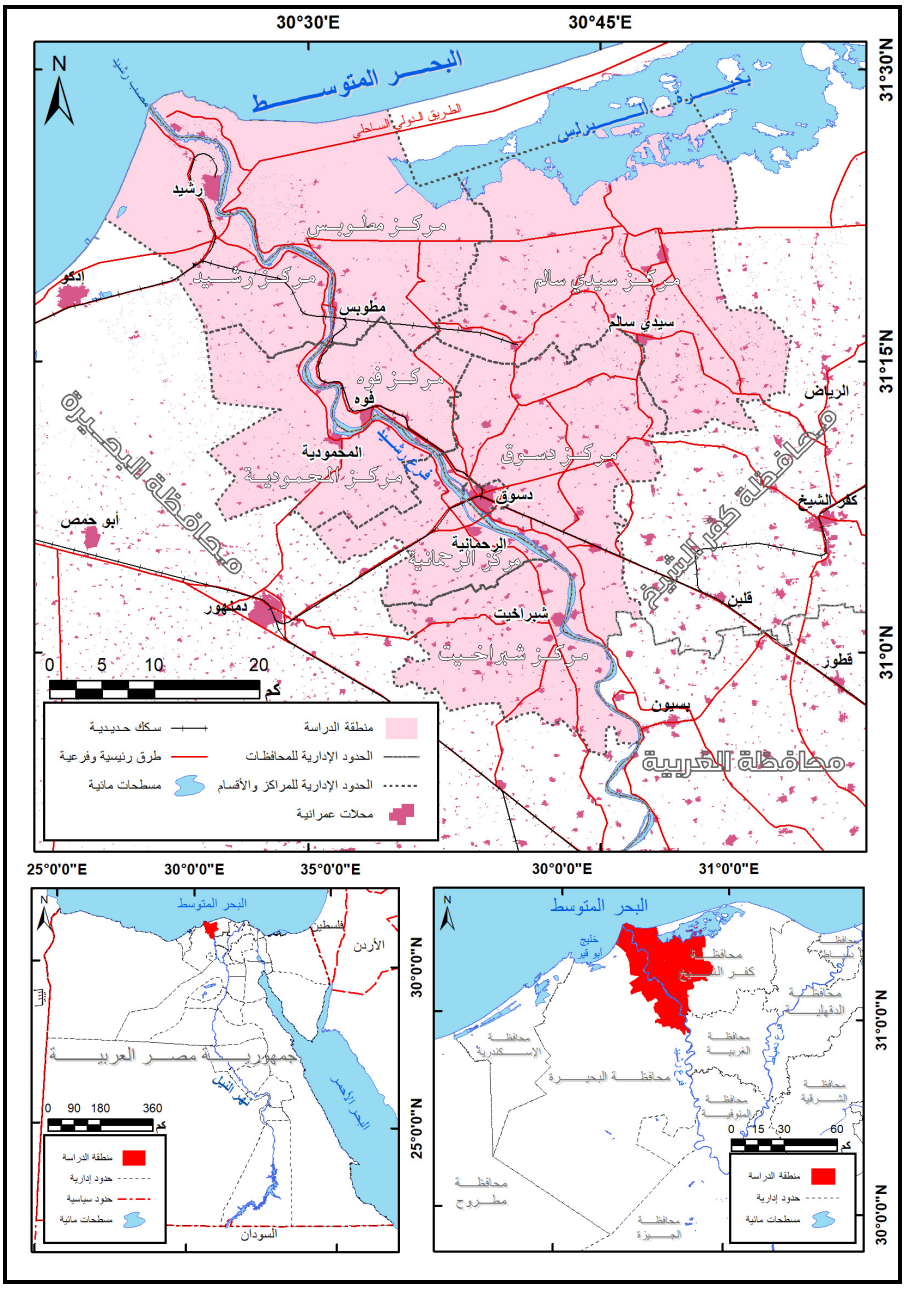

شكل (١) : خريطة منطقة الدراسة متضمنة حدودها الإدارية والمحلات العمرانية القائمة.

المصدر: الخريطة وطبقاتها من إعداد وترقيم الباحث، بواسطة برنامج ArcGIS v10.8.

جدول (١) : التجمعات الإدارية الواقعة ضمن نطاق منطقة الدراسة.

م	المحافظة	القسم (ق)/ المركز (م)	مدينة	إجمالي التوابع		السكان / نسمة (٢٠١٧)		المساحة (كم٢)	الكثافة السكانية
				قرى	عزب				
١	كفر الشيخ	ق. دســوق	دســوق	--	--	١٣٥٧٢٥	١٤٦٥٥٨١	٨,٦٣	١٥٧٢٧,١١
٢		م. دسوق	--	٣٤	١٩٩	٤١٠٩٤٦		٣٠٦,٦٧	١٣٤٠,٠٣
٣		م. سيدي سالم	سيدي سالم	٣١	٢٨٧	٤٣٧٦٦٧		٥٢٤,٥٧	٨٣٤,٣٣
٤		م. فـــوّه	فـــوّه	١٠	٦٩	١٧٩٠٠٢		٩٩,٧٥	١٧٩٤,٥١
٥		م. مطوبس	مطوبس	١٨	١٨٣	٣٠٢٢٤١		٣٢٧,٣٧	٩٢٣,٢٤
٦	البحيرة	م. الرحمانية	الرحمانية	٢٦	٦٨	١٥٨٠١٥	٩٨٤٦٨٩	١١٤,٥٤	١٣٧٩,٥٦
٧		م. رشـــيد	رشـــيد	١٦	٩١	٢٧٠١٧١		١٩٦,٧٢	١٣٧٣,٣٨
٨		م. شبراخيت	شبراخيت	٤٧	١٦٥	٢٧٦١٢١		١٩٥,٩٨	١٤٠٨,٩٢
٩		م. المحمودية	المحمودية	٢٠	٣١٢	٢٨٠٣٨٢		١٩٥,٦٥	١٤٣٣,٠٨
الجملة		**قسم واحد و٨ مراكز**	**٨ مـــدن**	**٢٠٢**	**١٣٧٤**	**٢٤٥٠٢٧٠ نسمة**		**١٩٦٩,٨٨ كم**	**١٢٤٣,٨٧ نسمة/كم٢**
				١٥٧٦ تابع					

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على البيانات الأساسية من:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دليل الوحدات الإدارية لمحافظات الجمهورية، القاهرة، ٢٠١٦، ص ص ١٢٩-١٧٥.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، السكان المصريون طبقاً للنوع ٢٠١٧ - محافظة البحيرة، القاهرة، ٢٠١٨، ص ص ٢-٣.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، السكان المصريون طبقاً للنوع ٢٠١٧- محافظة كفر الشيخ، القاهرة، ٢٠١٧، ص ص ٢-٣.

وبالإجمال تشمل منطقة الدراسة بقطاعيها ٨ مدن و٢٠٢ قرية رئيسية وتابعة، و ١٣٧٤ عزبة وكفر. وترتبط فيها بينها عن طريق ٥ جسور تعبر فرع رشيد؛ من إجمالي على ١٠ جسور على الفرع، بجانب العبارات والمعديات الرابطة بين الضفتين. وتبلغ المساحة الإجمالية لمنطقة الدراسة ١٩٦٩,٨٨ كم٢؛ أي أكثر من ضعف مساحة دمياط وما يقرب من ضعف مساحة محافظة القليوبية(١). وبمجمل سكان ٢٤٥٠٢٧٠ نسمة حسب التعداد الرسمي لعام ٢٠١٧ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٧). وتستحوذ شرق منطقة الدراسة التابعة لمحافظة كفر الشيخ على النسبة الأكبر سكاناً ومساحة: ٥٩,٨% و٦٧,٦% على التوالي (شكل ٢).

من خلال جدول (١) تظهر مدينة دسوق أنها الأكبر سكاناً بالنسبة لحضر منطقة الدراسة عام ٢٠١٧ (١٣٥٧٢٥ نسمة)، بينما مدينة المحمودية هي الأصغر (٢٨٢٣٤ نسمة). أما على مستوى الأقسام والمراكز، يُعد مركز سيدي سالم الأكبر مساحةً وسكاناً (٦٨٢,٣٧ كم٢ و٤٣٧٦٦٧ نسمة على الترتيب) رغم أنه الأقل كثافة (٨٣٤,٣٣ نسمة/كم٢)، ومركز فوّه الأصغر مساحة بين المراكز (١٠٦,٠١ كم٢)، وقسم دسوق أصغر وحدة إدارية مساحةً وأعلاها كثافة سكانية (٨,٦٣ كم٢ و١٥٧٢٧,١١ نسمة/كم٢ على التوالي)؛ ومركز الرحمانية الأقل سكاناً (١٥٨٠١٥ نسمة).

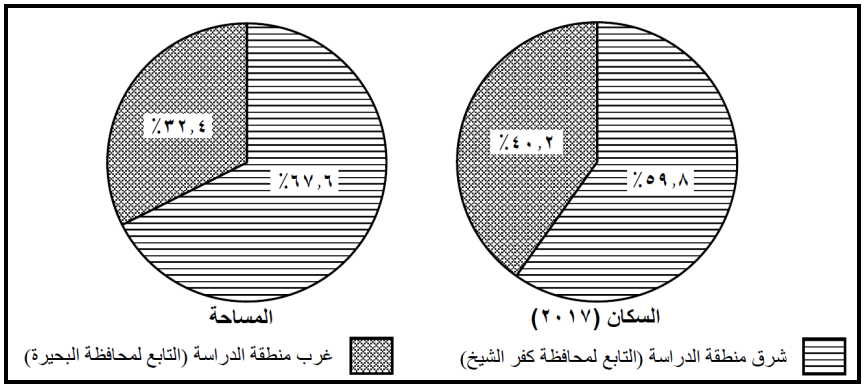

شكل (٢) : نسبة السكان ونسبة المساحة في منطقة الدراسة.

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على البيانات الأساسية من:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دليل الوحدات الإدارية لمحافظات الجمهورية، المرجع السابق.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، السكان المصريون طبقاً للنوع ٢٠١٧ – محافظة البحيرة، المرجع السابق.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، السكان المصريون طبقاً للنوع ٢٠١٧ – محافظة كفر الشيخ، المرجع السابق.

(١) تبلغ مساحة محافظة دمياط ٩١٠,٢٦ كم٢، ومساحة محافظة القليوبية ١٠٧٢,٨ كم٢.

ثانياً – التاريخ الإداري لمنطقة الدراسة :

١) العصور القديمة (حوالي ٤٠٠٠ ق.م – ٤٧٦):

في عصور فجر التاريخ؛ عرفت الدلتا المراكز العمرانية المستقرة في العصر الحجري الحديث (أبو العينين، ٢٠٠٥، ص ٢٤)، حيث قامت في الدلتا كيانين سياسيان: مملكة عنجت (قرية أبو صير بَنا بمركز سمنود) شرق الدلتا، ومملكة دِمي ن حور (دمنهور الحالية)؛ وكانت تسيطر على غرب الدلتا. ثم اتحدتا وكونوا معاً أول كيان سياسي تاريخياً وعاصمتها سايس (قرية صا الحجر بمركز بسيون)؛ ما لبث أن اتحد سلمياً مع مصر العليا عام ٤٢٤٢ ق.م تقريباً، ثم انقسمت المملكة المصرية الموحدة إلى مملكة شمالية وأخرى جنوبية، وكانت عاصمة الشمالية مدينة بِ دب التي عُرفت ببوتو (إبطو بمركز دسوق)، حتى ضمها نعرمر (مينا) تحت حكمه متخذاً مِن نفر (منف) عاصمة لمصر الموحدة عام ٣٢٠٠ ق.م تقريباً. وبقيت بوتو مدينة ذات هيبة مقدسة خاصةً أنها محل إضفاء الشرعية على الحكام الفراعنة، بجانب أنها عاصمة إحدى المقاطعات المعروفة باسم "إمتي بحو" والتي كانت تضم تقريباً منطقة الدراسة؛ ضمن ٤٢ مقاطعة مصرية (حسن، ٢٠١٧، ص ١٩٣).

أُحتفظ بالتقسيم الإداري الفرعوني خلال حكم أسرة البطالمة (٣٢٣ ق.م – ٣٠ ق.م) مع بعض التحديثات البسيطة امتدت حتى عهد الاحتلال الروماني منذ سنة ٣٠ ق.م (Lloyd, 2014, p. 223)؛ فقد أصبحت منطقة الدراسة ضمن ولاية الوجه البحري المقسمة إلى ٣٣ نوماً[١] (عبد الله، ١٩٩٨، ص ص ٤٤-٤٥).

أما بعد انقسام الدولة الرومانية إلى شرقية وغربية، وانضمام مصر إلى الشرقية المعروفة بالدولة البيزنطية؛ تغيرت الأمور إدارياً كذلك كما تغيرت سياسياً، وأصبحت منطقة الدراسة تابعة لإقليم مصر (إيجيبتياكا)؛ والذي كان مُقسم إلى أبرُشيتين[٢] وقت الفتح الإسلامي سنة ٦٤١ (مؤنس، ١٩٨٦، ص ٣٢٣) (شكل ٣):

---

(١) النْوم: كلمة يونانية الأصل (νομός) تعني منطقة، وكانت النومات يُقصد بها المقاطعات ضمن التقسيم الإداري في مصر خلال العصر البطلمي.

(٢) الأَبْرَشِيَّة: كلمة يونانية الأصل (Επαρχία)، ومعناها المديرية أو المحافظة، وتطلق على المنطقة التي تخضع لسُلطة مطران أو أسقف.

- **أبرشية قسم أول:** وقاعدتها الإسكندرية، وتتكون من ١٠ باجارشيات (مقاطعات)، ٤ منها تقع أراضيها أو بعض أراضيها ضمن منطقة الدراسة، وهم: بولبتين (رشيد) وسكيدية وهيرموبوليس (دمنهور) ونوكراتية.
- **أبرشية قسم ثان:** وقاعدتها كاباسا، وهي شباس الشهداء بمركز دسوق (رمزي، القسم الأول ١٩٩٤، ص ٣٠)، وتتكون من ١٠ باجارشيات، ٤ منها تقع أراضيها أو بعض أراضيها ضمن منطقة الدراسة، وهم: كاباسا وفراجونيس (سيدي سالم) وإيليرشيا وباخنامونيس.

٢) العصور الوسطى (٤٧٦-١٤٥٣):

ظلت الأمور على حالها الإداري منذ العهد البيزنطي حتى الفتح العربي الإسلامي في ظل دولة الخلافة الراشدة، والذي لم تغيّر من الوضع الإداري السابق وإن اختلفت المسميات الإدارية لتتفق مع اللسان العربي. وامتد ذلك الوضع إلى عصري الدولة الأموية ثم العباسية من بعدها، وأصبحت منطقة الدراسة ضمن قسم الريف حتى القرن التاسع الميلادي؛ والذي تم فيه إعادة التقسيم الإداري، لتصبح أراضي منطقة الدراسة بين قسمي الحوف الغربي وبطن الريف من الوجه البحري.

خلال عصر الدولة الفاطمية؛ ظهرت تعديلات إدارية جذرية بالقطر المصري في النصف الثاني من القرن العاشر الميلادي، وأصبحت منطقة الدراسة تجمع بين أراضي الكور (الأقاليم) التالية (شكل ٣) (عطا، ٢٠٠٢، ص ص ١٩٠-١٩١).

- **السنهورية:** وقاعدتها سنهور (قرية سنهور المدينة بمركز دسوق).
- **فوّه والمزاحميتان:** وقاعدتها فوّه.
- **النستراوية:** وقاعدتها نستروه (قرية مسطروه بمركز البرلس) (رمزي، القسم الأول، ١٩٩٤، ص ص ٤٥٩-٤٦٠).
- **البحيرة:** وقاعدتها دمنهور.
- **حوف رمسيس:** وقاعدتها رمسيس (قرية رمسيس بمركز إيتاي البارود).

ولم يختلف الوضع الإداري لمنطقة الدراسة حتى العهد المملوكي حتى الروك الناصري[١]؛ الذي تم فيه إلغاء نظام الكور واستبدالها بالأعمال، وأصبحت منطقة الدراسة مقسمة بين (عبد الله، ١٩٩٨، ص ص ٥٨-٦٠):

---

(١) الروك كلمة قبطية (ⲣⲱⲩⲕ) تعني المسح (عبد النور، ٢٠٠٠، ص ٣٣٢)، أي قياس الأراضي وتثمينها، والروك الناصري نسبة إلى التعديلات الإدارية أثناء حكم السلطان الناصر محمد بن قلاوون.

- **عمل الغربية:** وقاعدتها المحلة الكبرى، وضمت من منطقة الدراسة قسم دسوق وأجزاء من مراكز دسوق وسيدي سالم.
- **عمل البحيرة:** وقاعدتها دمنهور الوحش (دمنهور الآن)، وضمت من منطقة الدراسة أجزاء من مراكز المحمودية والرحمانية وشبراخيت.
- **عمل فوّه والمزاحميتان:** وقاعدتها فوّه، وضمت من منطقة الدراسة أجزاء من مراكز فوّه ومطوبس والمحمودية.
- **عمل ضواحي الإسكندرية:** وقاعدتها الإسكندرية، وضمت من منطقة الدراسة معظم مساحة مركز رشيد.
- **عمل نستراوه:** وقاعدتها نستراوه (قرية مسطروه بمركز البرلس)، وضمت من منطقة الدراسة أجزاء من مركزي سيدي سالم ومطوبس.

٣) العصور الحديثة (١٤٥٣-١٩١٤):

لم يتغير الوضع الإداري كثيراً لمنطقة الدراسة منذ الروك الناصري مروراً بانتهاء دولة المماليك حتى ضم مصر إلى الدولة العثمانية، وذلك بإجراء التربيع العثماني الذي ألغيت فيه الأعمال المملوكية السابقة، وحلت محلها الولايات، ولقلة التدوين في العصر العثماني؛ فكانت أغلب منطقة الدراسة موزعة بين ولاية الغربية ومحافظة رشيد، حتى قدوم الحملة الفرنسية إلى مصر.

قام علماء الاحتلال الفرنسي (١٧٩٨-١٨٠١) بتغيير الوضع الإداري العثماني زمن قدومهم، وأصبحت منطقة الدراسة (شكل ٣) مقسمة بين (Commission des sciences et arts d'Egypte, 1826, pp. 36-40):

- **إقليم الرشيد:** وقاعدتها رشيد، وتشمل معظم مساحة منطقة الدراسة، فضمت قسم دسوق ومراكز رشيد ومطوبس وفوّه ومعظم مركزي دسوق والمحمودية.
- **إقليم الغربية:** وقاعدتها المحلة الكبرى، وضمت من منطقة الدراسة أجزاء من مركزي دسوق وسيدي سالم.
- **إقليم البحيرة:** وقاعدتها دمنهور، وضمت من منطقة الدراسة مراكز الرحمانية وشبراخيت وأجزاء من مركز المحمودية.

شكل (٣) : خريطة منطقة الدراسة ضمن وحدات إدارية تاريخية مختارة.

المصدر: الخريطة وطبقاتها من إعداد وترقيم الباحث، بواسطة برنامج ArcGIS v10.8، اعتماداً على لوحات خرائط أسفل الأرض والوجه البحري عن كتاب جغرافية مصر لعمر طوسون، ١٩٣٢-١٩٣٤.

عندما تولى محمد علي باشا حكم مصر، بدأت التغييرات الجذرية تتوالى تلو الأخرى، سواء تغيير في الحدود الإدارية أو المسميات، فكان مصطلح "التاريع" مقابل "الروك"، وأول تاريع قام به الوالي محمد علي عام ١٨١٣ أبقى به على الولايات العثمانية القديمة مع تقسيمها إلى وحدات أصغر (أخطاط)، فكانت منطقة الدراسة متوزعة بين ولايتي الغربية والبحيرة على هذا الشكل الإداري (رمزي، القسم الأول، ١٩٩٤، ص ص ٣٣-٣٤):

- **ولاية الغربية:** وقاعدتها المحلة الكبرى، وتضم من منطقة الدراسة الجزء الواقع شرقي فرع رشيد؛ وتضم أخطاط مطوبس وفوه وشباس الشهداء كاملة، وأجزاء من روينة وأريمون.
- **ولاية البحيرة:** وقاعدتها دمنهور، وتضم من منطقة الدراسة الجزء الواقع غربي فرع رشيد؛ وتضم أخطاط بلاد الأرز وسمخراط والرحمانية وشبراريس.

أما في عام ١٨٢٦، بُدلت الولايات بالمأموريات، والأخطاط بالأقسام، فأصبحت منطقة الدراسة تضم الأقسام التالية ضمن تلك المأموريات:

- **مأمورية كفر الشيخ:** قسم الشباسات.
- **مأمورية فوّه:** قسمي بلاد الأرز غرباً وإدفينا.
- **مأمورية البحيرة:** قسمي دمنهور وشبراخيت.

وما لبثت أن تبعت أول مأمورتين إدارة إقليم روضة البحرين (الغربية والمنوفية)، والمأمورية الأخيرة تحت إدارة إقليم الجيزة والبحيرة.

وفي سنة ١٨٣٣؛ قرر الوالي محمد علي باشا إبدال اسم مأمورية بالمديرية (رمزي، المرجع السابق) وأصبح الجزء الواقع شرقي فرع رشيد من منطقة الدراسة تابع لمديرية الغربية، والجزء الغربي تابع لمديرية البحيرة (شكل ٣).

أما الخديوي إسماعيل؛ فقد قام بإبطال مسمى قسم كوحدة إدارية واستبدلها بالمراكز نهاية عام ١٨٧١، وأصبحت منطقة الدراسة تضم المراكز التالية:

- **مديرية الغربية:** وقاعدتها طنطا، وضمت منطقة الدراسة فيها مركزي دسوق[١] وفوّه.

(١) أنشئ قسماً منفصلاً عام ١٨٤١ باسم قسم المندورة ومقره مدينة دسوق، وصدر قرار من نظارة الداخلية بتسميته مركز دسوق بدلاً من المندورة عام ١٨٧١، لكنه كان معروفاً باسم مركز المندورة في سجلات نظارة المالية ولم يصدر قراراً بتغييره إلا في ٢٢ فبراير ١٨٩٦ لتوحيد التسمية في القسمين المالي والإداري (رمزي، القسم الثاني-ج٢، ١٩٩٤، ص ٤٧).

- **مديرية البحيرة:** وقاعدتها دمنهور، وضمت منطقة الدراسة بها مركزي شبراخيت والعطف والنصف الغربي من مركز دمنهور.
- **محافظة رشيد:** وقاعدتها رشيد، والتي أُلغيت عام ١٨٩٥، وأصبحت دائرة مركز رشيد تشمل اختصاص مركز العطف الذي تقرر إلغاؤه أيضاً بنفس التاريخ؛ ونُقل إلى رشيد بداية ١٨٩٦ (رمزي، القسم الثاني-ج٢، ١٩٩٤، ص ٢٢).

٤) التاريخ المعاصر (١٩١٤م - حتى الآن):

منذ بدء القرن العشرين؛ بدأت عمليات الحصر والمسح على مستوى القطر المصري بأحد الأساليب المتاحة، والتي ساعدت - بعد الحرب العالمية الأولى - في إجراء تعديلات على الحدود الإدارية بظهور مديريات جديدة؛ أو مراكز إدارية مستحدثة أو نقل المراكز القديمة أو إلغاؤها تماماً، والتعديلات التي طرأت على منطقة الدراسة هي:

- إنشاء مركز المحمودية بمديرية البحيرة عام ١٩٢٨، اقتطاعاً من مراكز دمنهور ورشيد وشبراخيت وإيتاي البارود (رمزي، القسم الثاني-ج٢، ١٩٩٤، ص ٢٣).
- إنشاء مديرية الفؤادية عام ١٩٤٩ فصلاً عن مديرية الغربية (صفير، ١٩٥٣، ص ٤٠٠٨)، لتضم من منطقة الدراسة مركزي دسوق وفوّه.
- إنشاء مركز سيدي سالم بمديرية الفؤادية عام ١٩٥١[(١)]، اقتطاعاً من مركز دسوق (مشعل، ٢٠١٣، ص ٢٠٥).

وبعد إعلان الجمهورية، تغير مسمى مديرية الفؤادية إلى مديرية كفر الشيخ حتى عام ١٩٦٠، عندما صدر القانون الأساسي للإدارة المحلية، والتي تحولت فيه جميع المديريات إلى محافظات، فأصبحت إلى الآن مقسمة بين محافظتي كفر الشيخ والبحيرة فقط، وضمتا مركزين جديدين:

- مركز الرحمانية، فصلاً عن مركزي شبراخيت والمحمودية منذ ١٩٧٥[(٢)].
- مركز مطوبس، فصلاً عن مركز فوّه منذ ١٩٧٦[(٣)].

---

(١) فصلت قرية الهويس (كوبري سيدي سالم) عن قرية منشأة أبو علي وضُمت إلى قرية البلاصي؛ وجعلتا وحدة إدارية واحدة باسم "مدينة سيدي سالم"، بموجب القرار الجمهوري رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠.

(٢) أنشئ مركز الرحمانية بالقرار الوزاري ٦٢٦ لسنة ١٩٧٥، وتحولت قرية الرحمانية إلى مدينة بالقرار الجمهوري رقم ٢٩٥ لنفس السنة.

(٣) تحولت قرية مطوبس إلى مدينة بالقرار الجمهوري رقم ١١٩٦ لسنة ١٩٧٤، وأنشئ مركز مطوبس بالقرار الوزاري رقم ١٦٢٩ لسنة ١٩٧٦.

ومنذ ذلك الحين، بقي الحال الإداري على ما هو عليه إلى الآن ما خلا تعديلات إدارية طفيفة؛ كاقتطاع قرى أو عزب وضمها إلى مراكز أخرى أغلبها داخل منطقة الدراسة.

ثالثاً – الأبعاد المكانية لمنطقة الدراسة :

تعددت الأبعاد المكانية لمنطقة الدراسة ما بين أبعاد جغرافية وتخطيطية وبيئية وتاريخية واقتصادية وسكانية واجتماعية، ويُمكن اختزالها في أربع أبعاد رئيسية تضم جميع الأبعاد السالفة:

١) البُعد الديموغرافي:

يُلاحظ مدى ارتباط توزيع الكثافة السكانية بالقرب والبُعد عن فرع رشيد، حيث يظهر من (شكل ١) زيادة الكثافة السكانية على فرع رشيد، مما يدل على الترابط الديموغرافي والاجتماعي بسبب القرب الجغرافي لسهولة التواصل. ويبلغ معدل التحضر بمنطقة الدراسة حوالي ٢٠,٥% من جملة السكان[١] ويتضح أن معدل الإعالة العمرية بلغ ٨٣,٧%[٢] بحسب الهرم السكاني ٢٠١٧ (شكل ٤)، وعلى أساسه يمكن تصنيف سكان منطقة الدراسة إلى ثلاث فئات عمرية:

- **صغار السن (أقل من ١٥ سنة):** ونسبتهم تصل إلى ٤٣,٥%، وتمثل الفئة الأقل من خمس سنوات قاعدة عريضة؛ بنسبة ٥٧,٩% من إجمالي صغار السن.
- **متوسطي السن (ما بين ١٥ إلى ٦٥ سنة):** وتمثل الفئة الكبيرة المنتجة، ويمثلون ٥٤,٤% من جملة سكان منطقة الدراسة.
- **كبار السن (أكثر من ٦٥ سنة):** تبلغ نسبتهم ٢,١% من سكان منطقة الدراسة.

٢) البُعد العمراني:

على الرغم أن مدن منطقة الدراسة تنتمي إلى محافظتين مختلفتين، ألا أنه بدأت تظهر ملامح المجمعات الحضرية الكبرى؛ إذا لم يتم التصدي لها في الوقت الحاضر. حيث تغيرت الحدود الإدارية أو الأحوزة العمرانية لمدن منطقة الدراسة عدة مرات حتى تواكب التغيرات الحتمية التي فرضت على الدولة ذلك.

---

(١) من حساب الباحث، على أساس: معدل التحضر = (عدد السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية في منطقة الدراسة ÷ إجمالي عدد سكانها) × ١٠٠.

(٢) من حساب الباحث، على أساس: معدل الإعالة العمرية = (السكان أقل من ١٥سنة + أكثر من ٦٥سنة ÷ إجمالي السكان في سن العمل من ١٥ إلى ٦٥ سنة) × ١٠٠.

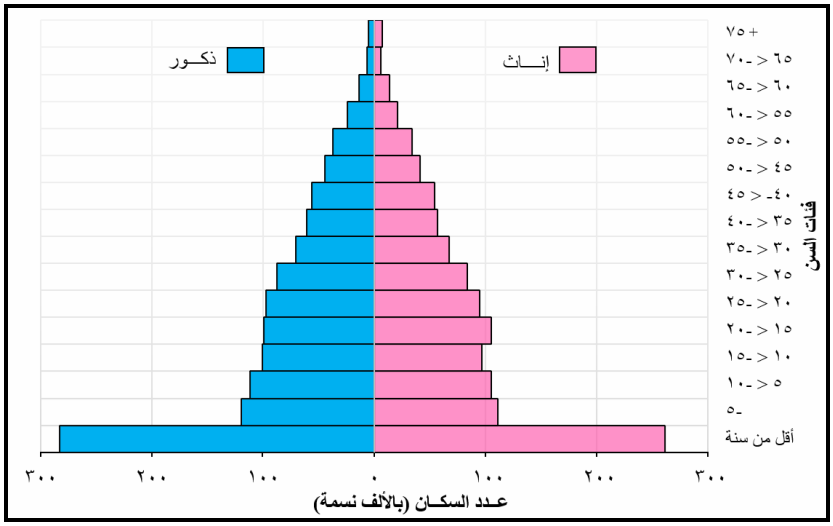

شكل (٤) : الهرم السكاني لمنطقة الدراسة سنة ٢٠١٧.

المصدر: من إعداد وحساب الباحث، اعتماداً على:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، السكان المصريون طبقاً للنوع ٢٠١٧ – محافظة البحيرة، القاهرة، ٢٠١٨، ص ص ٢-٣.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، السكان المصريون طبقاً للنوع ٢٠١٧– محافظة كفر الشيخ، القاهرة، ٢٠١٨، ص ص ٢-٣.

يُلاحظ وقوع معظم حضر منطقة الدراسة على فرع رشيد مباشرةً؛ باستثناء مدينتي سيدي سالم (١٩ كم من فرع رشيد) والرحمانية (٤٠ : ٣٠٠ متراً من فرع رشيد). كذلك يُلاحظ وجود أشباه متلاحمات بين كُتل عمرانية حضرية وريفية، وبسبب ذلك القرب الجغرافي وتوطن المراكز الخدمية في الحضر أكثر من الريف؛ زادت الهجرة الريفية إلى المدن، وأدى ذلك إلى "ترييف المدن" (مصيلحي، ٢٠٢٠، ص ١٤٣)، كما يظهر في:

- تلاحم مدينة فوه بقرية كفر العلوي الواقعة شرقها، وامتد هذا التلاحم بشكل شريطي على طول طريق دسوق – فوه بين التجمعات العمرانية الريفية حتى قرب الحدود الشمالية لمدينة دسوق عند قرية محلة مالك.
- تكاد قرية كفر إبراهيم تلتحم بمدينة دسوق بمقابلة الطرف الشمالي الغربي للقرية بالطرف الجنوبي الغربي للمدينة، قرب ضفة النيل الشرقية.
- قرب تلاحم مدينة رشيد مع عزبة الجدية الواقعة جنوبها. ويظهر هذا الأمر بوضوح على طول الطرق الممتدة على طول ضفتي فرع رشيد، أو على وشك الظهور.

كما ستظهر المدن التوأمية على ضفتي الفرع بشكل أوسع، لتصبح مجمعات حضرية كبرى مستقبلاً، تماشياً مع اتجاهات النمو العمراني للمناطق الحضرية أو الريفية، أو الحضرية والريفية معاً، على سبيل المثال:

- **الحالة الحضرية – الحضرية:** مدينتي دسوق والرحمانية أو مدينتي فوّه والمحمودية، فكل مدينة تتجه نموها العمراني ناحية النيل لتقابل الأخرى، وكلا المجمعين يشكلان مراكز حضرية متكاملة، بفضل سهولة اتصال كل مدينة بالأخرى عن طريق الجسور.
- **الحالة الحضرية – الريفية:** كما الحال بين مدينة شبراخيت وقرية محلة دياي، ومدينة رشيد وعزبة المعدية، وكلا المجمعين الأخيرين يمتدان عمرانياً تجاه النيل على طول ضفتيه، ومدينة مطوبس أمامها قرية إدفينا كامتداد سياحي لها؛ آخذان الشكل الشريطي على النيل، وقرية كفر إبراهيم تمتد عمرانياً تجاه مدينة دسوق حتى تلاحما على ضفة النيل الشرقية.

٣) البُعد البيئي:

منطقة الدراسة لها بُعد بيئي ظاهر في عدة نواحٍ متنوعة (شكل ٥):

- **البيئة الطبيعية:** تظهر في إطلالتها على البحر المتوسط وبحيرة البرلس التي تُعد كمحمية طبيعية، واختراق فرع رشيد لمنطقة الدراسة في محور طولي شمالي غربي – جنوبي شرقي؛ بما يتضمنه الفرع من جزر ضمن محميات جزر نهر النيل.
- **البيئة الاجتماعية:** وهي العلاقات المنظمة للتعامل بين سكان منطقة الدراسة من عادات وتقاليد مشتركة تربط ضفتي فرع رشيد على مدار مئات السنين من التاريخ المشترك.

٤) البُعد الاقتصادي:

تظهر العلاقات بين مدن وقرى منطقة الدراسة بالاعتماد على العقد النقلية الهامة، فمنذ نهاية القرن التاسع عشر الميلادي؛ كانت مدينة دسوق هي العقدة النقلية الوحيدة التي تعد معبر رئيسي للقطاع الشمالي الغربي من دلتا النيل، حيث الجسور العابرة لفرع رشيد مع خط سكك حديد دسوق؛ بجانب الأهمية الدينية بوجود ضريح إبراهيم الدسوقي ومسجده. كذلك استخدام فرع رشيد كمجرى ملاحي بين قرى ومدن المنطقة. وزادت أهمية حركة النقل والمواصلات بمنطقة الدراسة بإنشاء الطريق الدولي الساحلي المار جنوب رشيد، بجانب الجسور العابرة للعائق الطبيعي (أي فرع رشيد) وجسر قناطر إدفينا وكوبري فوه العلوي (صورة ٣).

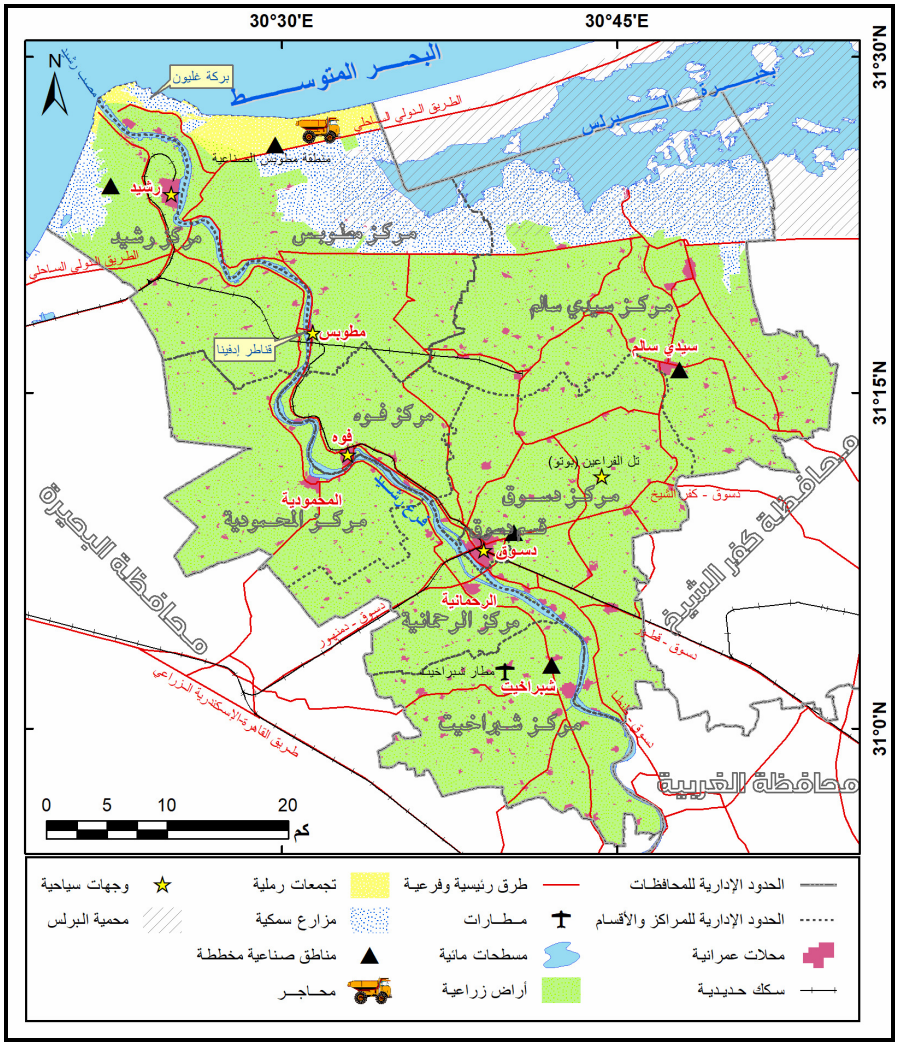

شكل (٥) : خريطة توضح الأبعاد المكانية بمنطقة الدراسة.

المصدر: الخريطة وطبقاتها من إعداد وترقيم الباحث، بواسطة برنامج ArcGIS v10.8، اعتماداً على:

- الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المنظور البيئي لاستراتيجية التنمية العمرانية على مستوى الجمهورية: إقليم الدلتا، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، القاهرة، ٢٠١٥، ص ص ١٥-٦٧).

يظهر البُعد الاقتصادي في صور أخرى أكثر عمقاً، كالأراضي الزراعية المنتجة، والمناطق والورش الصناعية بداخل المدن والقرى أو على أطرافها، خاصةً منطقة مطوبس الصناعية. أيضاً المزارع السمكية المنتشرة على ضفاف بحيرة البرلس، خاصةً بمركزي سيدي سالم ومطوبس

كبركة غليون وقرية الشخلوبة. ويظهر ذلك في النهاية العلاقات التجارية الداخلية بين مدن وقرى منطقة الدراسة بسبب القرب الجغرافي، كذلك وجود أسواق على المستوى الإقليمي كمدينة دسوق التي تظهر كمدينة تجارية على المستوى الوطني في الاحتفالات الدينية على الأخص.

رابعاً – محافظة دسوق المقترحة :

١) مبررات إنشاء محافظة جديدة بمنطقة الدراسة:

يقتضي إنشاء محافظة جديدة في منطقة الدراسة تفعيلاً لاستراتيجية مصر للتنمية المستدامة، بما يتناسب مع تطورات العصر واحتياجات السكان المعيشية والتنموية للارتقاء بإدارة المنطقة؛ وتحقيقاً لبعض التوازن الاجتماعي والاستراتيجي بين الوحدات الإدارية بالدولة، ويظهر ذلك في مبررات محددة؛ منها:

- الموقع المتطرف للقواعد الإدارية للمحافظات كفر الشيخ والبحيرة وصعوبة التواصل معها من خلال مدن وقرى منطقة الدراسة.
- تحجيم التغيرات الديموغرافية بإجراء التعديلات الإدارية العادلة لتوزيع وكثافة السكان، مع وضع اعتبارات نمط العمران وخدمات النقل والمواصلات.
- السيطرة الحضرية للمدن ذات الوظيفة الإدارية والخدمية الكبيرة، وضعف المدن المتوسطة والصغيرة، نتجت عنها الهجرة الريفية إلى القواعد الإدارية للمحافظات الحالية التي تنتمي إليها منطقة الدراسة، مما خلق بها مشكلات وافدة عليها لا مبرر لها سوى أنها عواصم إدارية فقط (كفر الشيخ ودمنهور).
- التيسير على المواطنين وتسهيل وصول الخدمات للمواطن العادي، كما يهدف إلى تخفيف العبء على المحافظين وعلى خزانة الدولة، مما يعود بالنفع العام بمتابعة المشاريع التنموية القائمة والاهتمام بالمناطق التي كانت مهمشة في السابق.
- عدم الارتباط الجغرافي المباشر لمعظم مدن وقرى منطقة الدراسة بمحافظاتهم الأصلية، لسهولة اتصالهم ببعضهم البعض بواسطة الطرق الأقصر طولاً عن تلك الواصلة إلى عواصم المحافظات (كفر الشيخ ودمنهور)؛ أو الجسور عبر النيل.
- وظائف بعض المناطق العمرانية (حضرية أو ريفية) يُمكن أن تلعب دوراً فاعلاً في التنمية الاقتصادية على مستوى إقليم الدلتا أو حتى على مستوى الدولة.
- الاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة من الموارد الطبيعية والبشرية بمنطقة الدراسة للمساهمة في تنمية الاقتصاد القومي.

- تهيئة وتحسين بيئة الاستثمار الوطني والبشري من خلال إنشاء خدمات ملائمة لسكان منطقة الدراسة باعتبارهم أقرب مركزية من الوضع الهامشي السابق بمحافظاتهم، مما يحقق الاتزان الخدمي المؤدي إلى ارتفاع مستوى جودة الحياة بالمحافظة المقترحة.
- اختلاف النسق العمراني على مستوى منطقة الدراسة مما يستدعي إنشاء مناطق عمرانية جديدة شمالي منطقة الدراسة وقريبة من مناطق العمران القديم، مما يسهم في إعادة اتزان النسق الحضري والريفي؛ ويعزز من إعادة التوزيع السكاني بتشجيع التوطن في المناطق اللا معمورة ونادرة السكان.

لذا يُقترح إنشاء محافظة جديدة باسم محافظة دسوق، على أن تقع في موضع منطقة الدراسة المُشار إليه، وتضم المكونات الإدارية التالية بعد التعديل (شكل ٦ و ٧) بدءاً من الجنوب:

- **مركز شبراخيت:** بكامل مساحته استقطاعاً من محافظة البحيرة، وقاعدته مدينة شبراخيت.
- **مركز دسوق:** بكامل مساحته استقطاعاً من محافظة كفر الشيخ، وقاعدته مدينة دسوق.
- **قسم دسوق:** بكامل مساحته استقطاعاً من محافظة كفر الشيخ، ويضم مدينة دسوق.
- **مركز الرحمانية:** بكامل مساحته استقطاعاً من محافظة البحيرة، وقاعدته مدينة الرحمانية.
- **مركز المحمودية:** بكامل مساحته استقطاعاً من محافظة البحيرة، وقاعدته مدينة المحمودية.
- **مركز فوّه:** بكامل مساحته استقطاعاً من محافظة كفر الشيخ، وقاعدته مدينة فوّه.

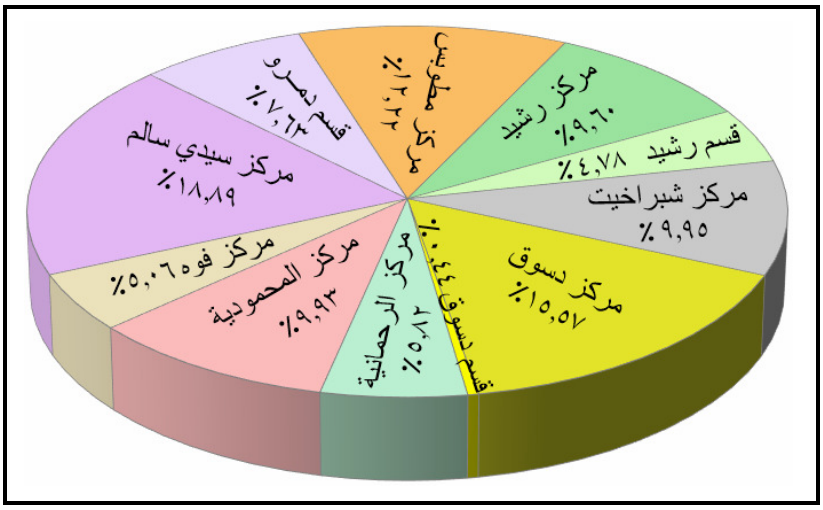

شكل (٦) : النسب المئوية لمساحات التقسيمات الإدارية بالمحافظة المقترحة.

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على تحليل الخريطة الرقمية بواسطة برنامج ArcGIS v10.8.

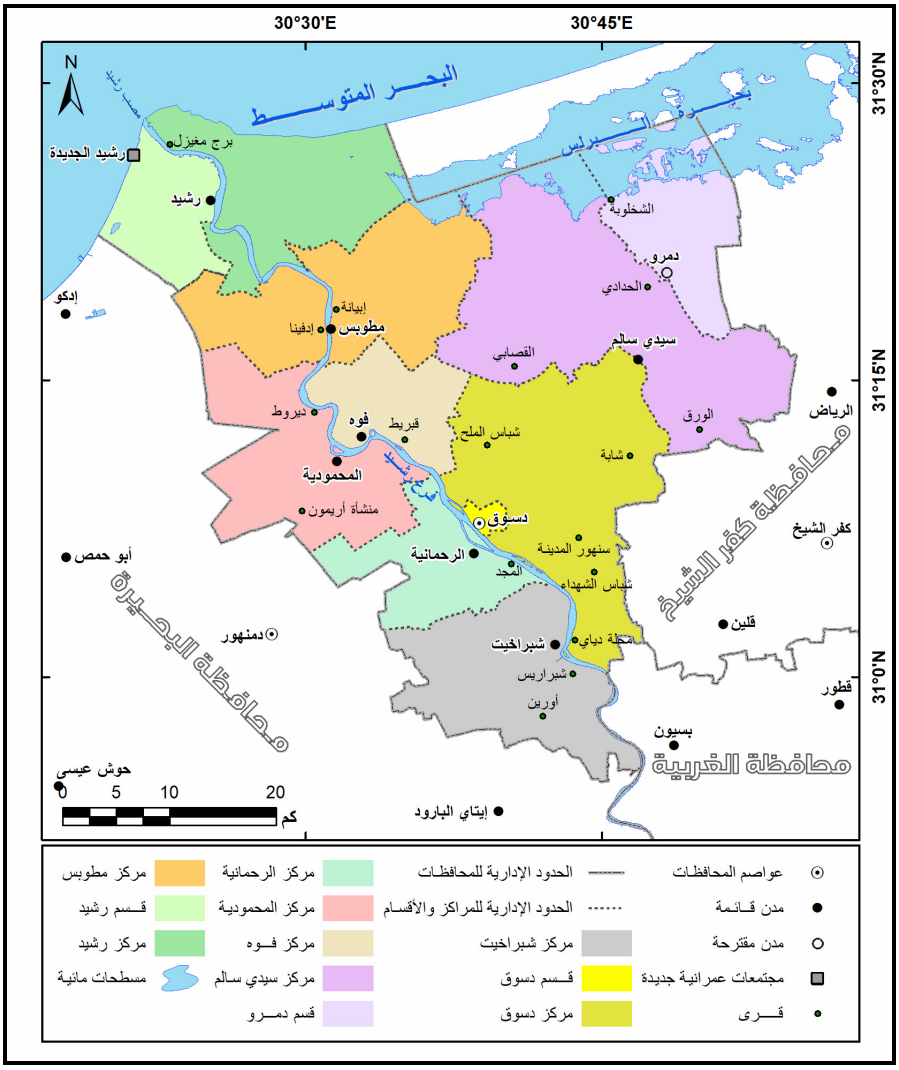

شكل (٧) : الخريطة المقترحة لمحافظة دسوق وتقسيماتها الإدارية.

المصدر: الخريطة وطبقاتها من إعداد الباحث من خلال تحليل الخريطة الرقمية بواسطة برنامج ArcGIS v10.8.

- **مركز سيدي سالم:** استقطاعاً من محافظة كفر الشيخ، وقاعدته مدينة سيدي سالم، ويضم نفس مكوناته الإدارية الحالية، باستثناء الوحدة المحلية لقرية دمرو.
- **قسم دمرو:** ويضم الوحدة المحلية لقرية دمرو بمركز سيدي سالم، ويضم قرية دمرو الحالية على أن تصبح مدينة دمرو.

- **مركز مطوبس:** استقطاعاً من محافظة كفر الشيخ، وقاعدته مدينة مطوبس، على أن يضم الوحدات المحلية الآتية:
  - الوحدة المحلية لقرية بني بكار.
  - الوحدة المحلية لقرية منية المرشد.
  - الوحدة المحلية لقرية برمبال، باستثناء عزبة الوقف البحري.
  - الوحدة المحلية لقرية إدفينا (بمركز رشيد حالياً).
  - الوحدة المحلية لقرية الساحل (بمركز رشيد حالياً).
  - الوحدة المحلية لقرية محلة الأمير (بمركز رشيد حالياً) لتضم قرى محلة الأمير ودبيبي، على أن تنفصل قرى الماشمة والحماد والجدية مكونة الوحدة المحلية لقرية الحمّاد وتبقى تابعة لمركز رشيد.
- **مركز رشيد:** استقطاعاً من محافظة البحيرة، وقاعدته مدينة رشيد، على أن يضم الوحدات المحلية الآتية:
  - إنشاء الوحدة المحلية لقرية الحماد تضم قرى الماشمة والحماد والجدية، بفصلها عن الوحدة المحلية لقرية محلة الأمير، وتضم باقي مكونات الوحدة المحلية بمحلة الأمير إلى مركز مطوبس.
  - الوحدة المحلية لقرية الجزيرة الخضراء (بمركز مطوبس حالياً)، على أن تضم عزب الخليج بحري استقطاعاً من الوحدة المحلية لقرية برمبال.
  - الوحدة المحلية لقرية البصراط (بمركز مطوبس حالياً).
- **قسم رشيد:** استقطاعاً من محافظة البحيرة، ويضم الوحدة المحلية لمدينة رشيد وقرية برج رشيد.

٢) محددات اختيار القاعدة الإدارية:

لتحديد القاعدة الإدارية أو العاصمة المحلية للمحافظة المقترحة، ينبغي معرفة الحد الذي تعتمد فيه المدينة على ظروفها المحلية (الأشعب، ١٩٨٩، ص ٥٥). لذا هناك عدة محددات تؤثر في اختيار العاصمة، منها:

- **التاريخ:** أحد أهم تلك المحددات. ويشير إلى نمو المدينة منذ القدم ووضعها كعاصمة تاريخية سواء للدولة أو للإقليم، مع إشارة للتطور الديموغرافي ومدى تأثرها بالأحداث التاريخية العامة والخاصة.

- **الموقع الجغرافي:** يتم اختيار العاصمة على الأساس المكاني والاستراتيجي؛ ومدى حصول المواطنين من البلدان التابعة على خدمات منها على قدم المساواة بناءً على التوسط التقريبي لموقعها أو وقوعها على خطوط مواصلات سريعة أو كل هذه العوامل معاً.
- **الدين:** يلعب أيضاً دوراً رئيسياً في اختيار العاصمة الإقليمية والسياسية كذلك بسبب بروز نشاطها الديني كمركز روحي أو موروث ديني هام لإقليم القاعدة الإدارية.
- **الاقتصاد:** يُشار أيضاً إلى اقتصاد المدينة باعتباره أحد أهم العوامل عند تعيينها كقاعدة إدارية. عندما تكون المدينة مركزاً تجارياً رئيسياً، فإنها تصبح مهمة على المستوى الإقليمي أو الوطني.

بالنظر إلى جميع المحددات المشار إليها أعلاه، تنطبق جميعها على مدينة دسوق كقاعدة إدارية للمحافظة المقترحة بناءً على التحليل التالي:

- **التاريخ:** بجانب الوضع التاريخي للمدينة الممتد إلى اختيار بوتو كعاصمة مصر السفلى؛ بجانب دورها الحضاري والديني والوطني حتى نهايات عصر الرومان (مكاوي والرضوان، ٢٠٠٠، ص ٩٦)، ورد اسم دسوق كعاصمة محتملة لمديرية الفؤادية عند اقتراح فصلها عن مديرية الغربية في ثلاثينيات القرن العشرين، باعتبارها أكبر بلادها والأكثر تحضراً ومدنية، ولم تستبعد إلا لهامشية موقعها بالنسبة للمديرية (رجب، ١٩٨٦، ص ص ٧٥-٧٦). وهو ما يؤهلها لتكون عاصمة إقليمية جديدة لبروز نفس الاعتبارات القديمة بالمقارنة بكافة المدن الأخرى بالمحافظة المقترحة، والذي انعكس بزيادة سكانها عن غيرها من مدن المحافظة المقترحة (جدول ١).
- **الموقع الجغرافي:** يتوسط الموقع الجغرافي للمدينة المعمور من أنحاء المحافظة المقترحة من الناحية الاستراتيجية لا الهندسية، لوجود شبكة مواصلات برية جيدة تربط جميع أنحاء المحافظة (جدول ٢)، ومواصلات على مدار الساعة تؤمن رحلات العمل والخدمات اليومية من وإلى عقدة مدينة دسوق، كذلك تُعد معبراً رئيسياً بين شرقي فرع رشيد وغربه، بجانب أن فرع رشيد نفسه مجرى ملاحي رئيسي؛ يُمكن أن يستغل للتنقل التجاري والسياحي على طول الفرع.
- **الدين:** رغم تصنيف دسوق ضمن مدن الأضرحة والحج (حمدان، ١٩٧٧، ص ١٧٩) كغيرها من مدن منطقة الدراسة، يتفرد ضريح إبراهيم الدسوقي ومسجده بدرجة عالية من التقديس بين الصوفية في العالم، ويظهر ذلك معدل الزيارات إلى مسجده سنوياً من داخل مصر وخارجها؛ خاصةً مع الاحتفال بمولده الكبير أو المولد الرجبي؛ ويُقدر متوسط عدد زوار الاحتفال بمولده الكبير فقط حوالي مليون زائر سنوياً (عبد السلام، ١٩٩٨، ص ١٨٠). مما يجعل المدينة عامل جذب ثقافي ذات موروث اجتماعي انعكس بالإيجاب على اقتصادها المحلي.

جدول (٢) : إجمالي المسافات بين المدن الحالية والمقترحة وبين دسوق العاصمة المقترحة والعواصم الحالية للمحافظات المجاورة.

م	المحافظة الحالية	المدينة	السكان (٢٠١٧)	طـريــق الوصول	المسافة إلى دسوق (كم)	المسافة إلى العاصمة الحالية (كم)		ملاحظات
١	كفر الشيخ	دسوق	١٣٥٧٢٥	الطريق الحالي	--	٣٦	كفر الشيخ	أكبر المدن
				خط مستقيم	--	٢٩		
٢		فــوّه	٨٤٩٠٦	الطريق الحالي	١٨	٥١		
				خط مستقيم	١٤	٤٠		
٣		مطوبس	٣٩٩٠٨	الطريق الحالي	٢٣	٧٧		
				خط مستقيم	١٨,٥	٤٩		
٤		سيدي سالم	٤٠٦٤٥	الطريق الحالي	٢٣	٢٩		
				خط مستقيم	١٧	٢٤		
٥		دمـــرو	٤٨٨٢٥	الطريق الحالي	٣٧	٣٥		مدينة مقترحة
				خط مستقيم	٢٦	٢٨		
٦	البحيرة	رشـــيد	١٠٢٤٦٠	الطريق الحالي	٤٣	٥٤	دمنهور	
				خط مستقيم	٣٤	٤٠		
٧		المحمودية	٢٨٢٣٤	الطريق الحالي	١٥,٥	٢١		
				خط مستقيم	١٠,٥	١٨		
٨		الرحمانية	٣٦٢٣٥	الطريق الحالي	١,٥	٢٢		
				خط مستقيم	١,٥	١٩		
٩		شبراخيت	٣٣٥٨٩	الطريق الحالي	١٤	٣٤		
				خط مستقيم	١٠	٢٥		

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على البيانات الأساسية من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تعداد سكان محافظتي كفر الشيخ والبحيرة ٢٠١٧، وقياس المسافات بواسطة برنامج ArcGIS v10.8.

- **الاقتصاد:** تتميز مدينة دسوق أكثر من باقي المدن المقترحة بتوفر جميع منشآت الخدمات العامة؛ كالخدمات الإدارية والتعليمية والصحية والسياحية، خاصةً مع توفر أسواقاً متنوعة سواء الدورية أو الدائمة، كنتيجة موقعها الجغرافي واتصالها بالبلدان المحيطة؛ والتوافد المحلي والدولي على مزارات سياحية دينية – كمسجد سيدي إبراهيم الدسوقي – وترفيهية، وانتشار لدور الصناعات التحويلية (الجويلي، ٢٠١٩، ص ٤٤)؛ حيث إن نسبة العاملين بالصناعات التحويلية تساوي حوالي ٣٨,٨% من إجمالي العاملين بها بمدن منطقة الدراسة

عام ٢٠٠٦. مما أهلها لتكون مدينة تجارية كبيرة شمال غرب الدلتا، حيث إن نسبة العاملين بالتجارة بدسوق تساوي ٣٦,٩% من العاملين بالتجارة بمدن منطقة الدراسة عام ٢٠٠٦ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – محافظة كفر الشيخ، ٢٠٠٨، ص ص ٢٨٤–٣١٠) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – محافظة البحيرة، ٢٠٠٨، ص ص ٦٢٨–٦٩٤). ويُلاحظ أن كلا المجالين الأخيرين بدسوق هما الأعلى بالمحافظة المقترحة، وهنا يظهر أيضاً تأثير المحدد الديني السياحي في ازدهار النشاط التجاري بشكل خاص وبقية الأنشطة الاقتصادية بشكلٍ عام لخدمة زوار المدينة.

٣) الإيجابيات التي ستعود على منطقة الدراسة:

*** إيجابيات عامة:**

- تحقيق الترابط الجغرافي الشمولي لأجزاء المحافظة المقترحة التي يخترقها فرع رشيد، وترتبط ببعضها البعض بطرق مرصوفة وشبكة مواصلات جيدة.
- الترابط الاقتصادي الثقافي والتاريخي بين دسوق والمدن والقرى المحيطة في نطاق المحافظة المقترحة.
- تظهر عدالة توزيع المدن المقترح ضمها إلى المحافظة الجديدة في تنوع وظائفها، "فالوظائف المدنية تتداخل وتتشابك" (حمدان، ١٩٧٧، ص ١٧)، حيث:
  - **المدن الدينية:** والمقصود بها مدن الأضرحة، وهي: دسوق وفوه ورشيد وسيدي سالم والرحمانية.
  - **المدن التجارية:** دسوق وفوه ورشيد.
  - **المدن السياحية:** هي المدن السياحية حالياً أو يُمكن استغلالها سياحياً لمقوماتها المناسبة لذلك، وتشمل كافة مدن المحافظة المقترحة، سواء لإطلالتها على مسطحات مائية أو لقربها من مواقع أثرية.
  - **المدن الصناعية:** دسوق، فوه، مطوبس، رشيد، دمرو.
  - **مدن خدمية وإدارية:** وتمثل قواعد المراكز الإدارية: دسوق وفوه ومطوبس وسيدي سالم ورشيد والمحمودية والرحمانية وشبراخيت.
- العمل على التكامل بين كافة الأنشطة المختلفة بالمحافظة المقترحة، استغلالاً للقرب الجغرافي والترابط العمراني، مما يوجه بتوزيع عادل للسكان على مساحة المحافظة المقترحة، والسيطرة على نمو توأمة التجمعات الحضرية الناشئة على محور فرع رشيد مثل: (دسوق – الرحمانية) و(فوه – المحمودية) (صورة ١ و ٣).

- إحكام الرقابة على النمو العمراني للمدن والقرى بضبط النمو داخل حدود الحيز العمراني، مما يُساهم في الحفاظ على مساحة الأراضي الزراعية.

*** الإيجابيات الإدارية:**

- تاريخياً، المحافظة المقترحة مشابهة لولاية "فوه والمزاحمتين" في العصرين الفاطمي والمملوكي وولاية "الرشيد" بفترة الاحتلال الفرنسي، وإن توسعت الحدود الإدارية أكثر.
- سهولة إشراف قاعدة المحافظة المقترحة على أقصى النقاط البعيدة عنها، والتي يصعب على عواصم المحافظات الحالية الإشراف عليها.
- تسهيل تنفيذ القواعد والقوانين المنظمة للعمران، مما يؤدي لتحسين المناطق المتدهورة.
- في ظل سياسة محافظة كفر الشيخ الحالية لتحويل قرى إلى مدن أو إنشاء مدن جديدة خلال العقد الأخير – جميعها في الجزء الأوسط والشرقي من المحافظة– ضمن المراكز الموجودة حالياً، مما يثقل العبء على كاهل المحافظة وصعوبة إدارتها، مما يستدعي تقسيمها (١٤ مدينة و١٠ مراكز في الوقت الحالي).

*** الإيجابيات الاقتصادية:**

- منح المحافظة الجديدة عناصر ازدهار إضافية نتيجة للإمكانات الاقتصادية التي لا تستثمر بالشكل الأمثل نتيجة تطرف الموقع الجغرافي بالنسبة للوضع الإداري الحالي، ويظهر ذلك في وجود نهر النيل وبحيرة البرلس والبحر المتوسط والمناطق الأثرية كعوامل جذب استثماري مستقبلي تحتاج إلى توحيد للقرار الإداري المحلي نتيجة لتشابكه على طول منطقة الدراسة نتيجة للأبعاد السابق ذكرها؛ حتى يتم استغلالها بأفل طريقة ممكنة.
- تسهيل إنشاء كيانات اقتصادية جديدة تسمح باستغلال الموارد المتاحة للمساهمة في التنمية بالمحافظة بشكل خاص ضمن إقليم الدلتا بشكل عام، مما تعمل على التكامل بين الأنشطة الاقتصادية والأنشطة التنموية الأخرى.
- يساعد وجود شبكة طرق برية جيدة (سواء حديدية أو مرصوفة) على الربط بين مدن وقرى المحافظة المختلفة، في مدى أقصاه حوالي ٦٠ كم لأبعد نقطة عن القاعدة الإدارية المقترحة (دسوق).
- معبر رئيسي للنقل والمواصلات بين وسط وغرب الدلتا، كذلك نقطة عبور رئيسية بالنسبة للساحل الشمالي، وهذا الترابط يعود اقتصادياً بالإيجاب على إقليم الدلتا.

- يمكن جعل المحافظة المقترحة مقصداً سياحياً، بحسب التصنيفات الرئيسية لأنواع السياحة:
  - **سياحة ثقافية:** المساجد والمنازل الأثرية بمدينتي رشيد وفوّه وقلعة قايتباي برشيد، ومدينة بوتو الأثرية (تل الفراعين)، والتلال الأثرية كتل قبريط وتل الخوالد وتل الخبيزي وتل الكوم الأحمر.
  - **سياحة بيئية:** مصب رشيد ومحمية جزر نهر النيل وبحيرة البرلس.
  - **سياحة دينية:** مسجد سيدي إبراهيم الدسوقي، وأضرحة الأولياء بمختلف مدن وقرى المحافظة المقترحة.
  - **سياحة ترفيهية:** مصيف رشيد ومصيف مطوبس وحدائق دسوق ونهر النيل (فرع رشيد).
- تحتاج الدولة إلى تقليل العقبات البيروقراطية لجذب الاستثمارات إلى المحافظة المقترحة بهدف التنمية الشاملة، لتقليل تمويل الحكومة لتهيئة المنطقة لتصبح محافظة جديدة.

*** الإيجابيات الأمنية والاجتماعية:**

- الارتباط الواضح (التاريخي والاقتصادي) بين مدن وقرى فرع رشيد تلك المنطقة (لا توجد مدن أخرى مطلة جنوب منطقة الدراسة باستثناء كفر الزيات بالغربية).
- السيطرة على موجات الهجرة غير الشرعية من برج مغيزل إلى أوروبا، نظراً لتطرف موقعها الجغرافي البعيد عن عاصمة محافظة كفر الشيخ وصعوبة إحكام مركز شرطة مطوبس عليها. ويُمكن تطوير القرية لتصبح تهتم بصناعات الأسماك وتعليبها وإنشاء ميناء للصيد بها.
- تنمية المجتمعات الريفية لتشجيع سكانها بالاستقرار بها بدلاً من الهجرة إلى المدن، خاصةً المجتمعات الريفية القريبة من بحيرة البرلس، والتي تجتذب عمالة أكثر نتيجة العمل في مجالات الزراعة السمكية وحفظ وتعليب الأسماك وصناعة السفن والمراكب.
- تقسيم محافظتي كفر الشيخ والبحيرة بالوضع الجديد المقترح يُساعد على إعادة توزيع السكان في المناطق اللامعمورة التي يُمكن تنمينها أو في المناطق التي تفتقر إلى سكان كفاية لتعميرها رغم وجود مقومات تساعد على استقرار المواطنين بها.
- يعمل التقسيم المقترح على الحد من التضخم العمراني بمدينتي كفر الشيخ ودمنهور نتيجة الاهتمام بهما كقواعد محافظتي كفر الشيخ والبحيرة؛ من خلال الهجرة إليهما.

*** الإيجابيات البيئية:**

- زيادة المخصصات المالية من الدولة لتعمير وتطوير المحافظة المقترحة بعد إهمالها لسنوات مضت بسبب هامشية موقعها بالنسبة لمحافظتي (كفر الشيخ والبحيرة)، وذلك يعني تركيز تلك المحافظات على تنمية مناطق أخرى مميزة أو أكثر احتياجاً.
- وجود مشروعات قومية بالمحافظة المقترحة تضمن الزيادة انتعاش الاقتصادي لأبنائها، مثل مشروع بركة غليون.
- عدم وجود اهتمام كافي من قِبل محافظة البحيرة بمدينة رشيد (الأكثر في عدد المساجد الأثرية في العالم بعد القاهرة)، وذلك لعدم وجود مخصصات مالية تكفي لسد احتياجاتها لتطويرها سياحياً، كذلك نفس الوضع بالنسبة لمدينة فوّه؛ والتي تلي رشيد في عدد المساجد الأثرية.

٤) السلبيات المؤثرة على منطقة الدراسة:

*** مبررات ومشكلات عامة:**

- اعتماد الريف على الزراعة كمورد اقتصادي أساسي رغم توفر موارد طبيعية واقتصادية أخرى، مع توضيح ضعف إنتاجية الأراضي الزراعية الشمالية بالدلتا عن جنوبه.
- ضعف البنية التحتية والخدامات العامة في الريف والمدن الصغيرة بمنطقة الدراسة نتيجة تطرف موقعها الجغرافي بالنسبة لمحافظاتهم الحالية، مما لا يؤهلها لتكون جاهزة للانفصال الإداري.
- السيطرة الحضرية لمدينة دسوق بمنطقة الدراسة حيث تركز التنمية بها، مما يزيد أعبائها ويُضعف امكانياتها الحالية لتكون قاعدة إدارية لمحافظة جديدة.
- احتمالية رفض مجالس محافظتيّ كفر الشيخ والبحيرة فكرة انفصال تلك المناطق عنهم لاعتبارات تاريخية أو اقتصادية. أو حتى رفض بعض السكان للارتباط بمحافظاتهم القديمة.

*** بالنسبة لمحافظة كفر الشيخ:**

- التنازل عن قسم دسوق و٤ مراكز؛ دسوق وفوّه ومطوبس وسيدي سالم.
- الاستغناء عن الإطلالة عن فرع رشيد، وخسارتها مقاصد سياحية قائمة أو موارد لم تُستغل.
- خسارة مساحة من الأراضي الزراعية بالمراكز الأربعة.
- خسارة الثلث الغربي لبحيرة البرلس، بما فيه من مشروعات كبركة غليون والثروة السمكية على الرغم من عدم الاستفادة منها الاستفادة المثلى.

*** بالنسبة لمحافظة البحيرة:**

- التنازل عن ٤ مراكز؛ رشيد والمحمودية والرحمانية وشبراخيت.
- خسارة مدينة رشيد باعتبارها مقصد سياحي تاريخي وأثري.
- خسارة الجزء الشمالي من الضفة الغربية لفرع رشيد، كمصدر للري والشرب والسياحة المحلية (وإن كانت محدودة).

٥) تطبيقات التنمية المستدامة بالمحافظة المقترحة:

بادئ ذي بدء؛ فإن تنمية منطقة الدراسة تتطلب رفع كفاءة شبكة الطرق الحالية، وإنشاء محاور جديدة موازية لفرع رشيد تربط الطريق الدولي الساحلي بأقصى نقطة في جنوب المحافظة المقترحة، لتحقيق الاستفادة القصوى من الميزات التنافسية على صعيد التنمية لمدن وقرى المحافظة المقترحة (شكل ٨)، حيث ستضم محافظة دسوق ثلاث نطاق للتنمية:

- **النطاق الأول:** نطاق التنمية الزراعية والثروة السمكية: وتنتشر على معظم أراضي المحافظة ما بين أراضي قديمة حول فرع رشيد وأراضي استصلاح حول بحيرة البرلس.
- **النطاق الثاني:** نطاق التنمية الصناعية: شمالي المحافظة في منطقة مطوبس الصناعية القائمة بالفعل، وتعزيز توطين الصناعات الصغيرة والغذائية والحرفية المتمركزة في مدن دسوق وفوه، وذلك بإقامة منطقة للحرفيين بدسوق ومنطقة مخططة على نمط عالمي لصناعة الكليم والمنسوجات اليدوية بفوه غرضها السوق المحلي والعالمي.
- **النطاق الثالث:** نطاق التنمية السياحية: تتمركز على طول فرع رشيد داخل حدود المحافظة حتى مصب رشيد، كذلك جنوب بحيرة البرلس ضمن محمية البرلس. ورغم ضعف البنية الخدمية السياحية، ألا أن التكامل السياحي يظهر كافة مدن وقرى المحافظة المقترحة نتيجة لوجود الكثير من المواقع التاريخية والأثرية بها بدءاً من العصور الحجرية حتى العصر العثماني. ويُمكن تعظيم الاستفادة من تلك الموارد السياحية بعمل مشروعات تنموية سياحية مثل:

١- **السياحة الأثرية:** يُمكن استغلالها من خلال مشاريع تنموية تساهم في جذب السياحة الأجنبية باستغلال موارد موجودة على أرض الواقع دون استغلال أمثل:

- استغلال مدينة بوتو القديمة (تل الفراعين) بمركز دسوق وتطويرها لتصبح متحف مفتوح على غرار القاهرة الفاطمية، وإنشاء متحف بالمنطقة يحوي آثارها المهملة في المخازن أو الموزعة بين متاحف إقليم الدلتا دون وضعها في مكانها الأصلي. كذلك تعزيز المناطق الأثرية الأخرى كتل قبريط وتل الخوالد وغيرها من التلال الأثرية التي بلغ عددها ٥٥ منطقة أثرية (مشروع نظام

المعلومات الجغرافي للآثار – كفر الشيخ، ٢٠٠١) (مشروع نظام المعلومات الجغرافي للآثار – البحيرة، ٢٠٠٢).

- تسليط الضوء على تطوير مدينتي رشيد وفوّه وجعل المناطق القديمة بهما متاحف مفتوحة لمحاكاة المعيشة في العصور الإسلامية السالفة، واستغلال المنشآت بها سياحياً كقلعة قايتباي برشيد.

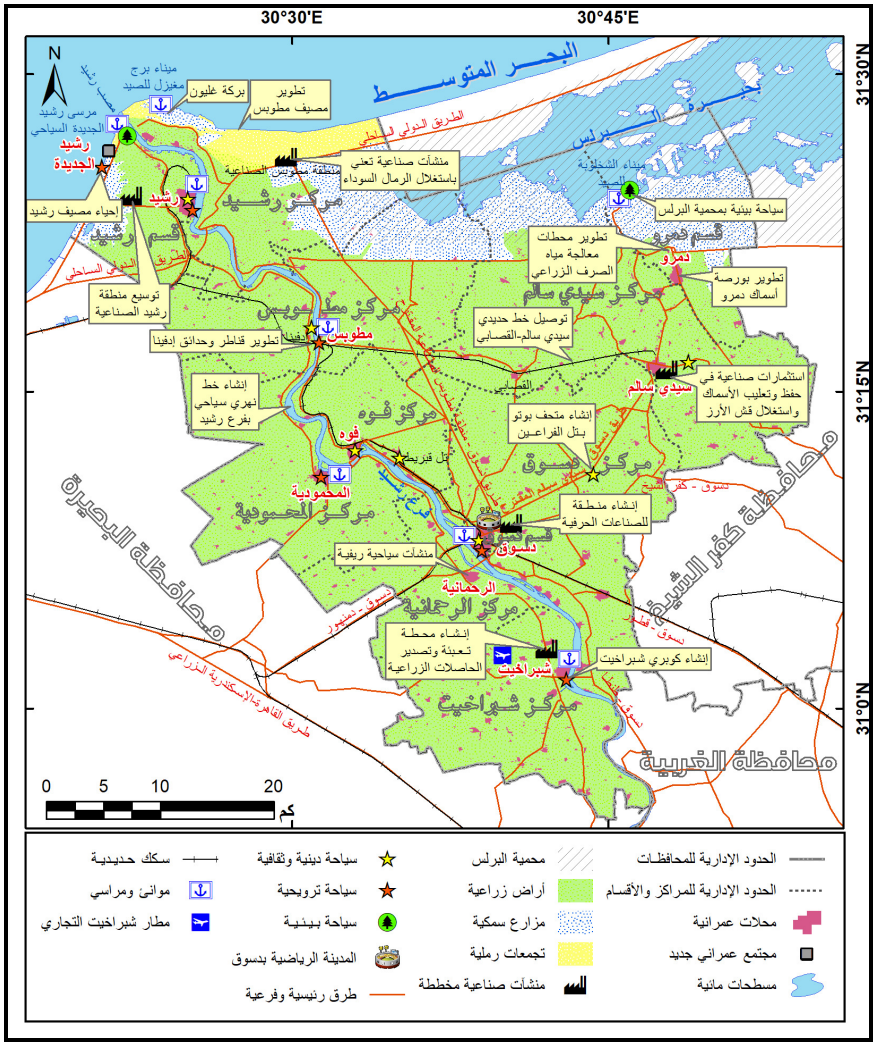

شكل (٨) : خريطة تطبيقات التنمية المستدامة بمحافظة دسوق المقترحة.

المصدر: الخريطة وطبقاتها من إعداد وترقيم الباحث، بواسطة برنامج ArcGIS v10.8.

٢- **السياحة الدينية:** مولد سيدي إبراهيم الدسوقي بمدينة دسوق من شأنه تعزيز قدوم الوفود السياحية من الداخل المصري وخارجه، مما يدعم باقي فروع الاقتصادي المحلي.

٣- **السياحة الترفيهية:** يُمكن تعزيز تلك السياحة والمساهمة في الدخل القومي وخفض نسب البطالة وتقليل هامشية الموقع من خلال عدة مشروعات مقترحة:

- البرنامج السياحي النيلي: ربط مدن محافظة دسوق المقترحة بخط نهري سياحي عن طريق إقامة رحلات نيلية، تبدأ من جنوب المحافظة (مدينة شبراخيت) المقترحة حتى شمالها، مروراً بمدن دسوق وفوه ومطوبس وتنتهي بمدينة رشيد ثم مصب رشيد إلى البحر المتوسط وربطها بميناء الإسكندرية، وذلك لتعريف السياح بقيمة كل مدينة وأشهر آثارها وثقافة المنطقة ككل، ففي تلك الرحلة يُشاهد السائح مزارات منذ قبل التاريخ ومزارات مصرية قديمة وإسلامية في يوم واحد، بجانب التمتع بالمناظر الريفية على النيل التي تعززها جزر فرع رشيد والتي تبرز ثقافة المنطقة. ويُمكن ربط هذا المشروع في المستقبل بمناطق سياحية مصرية أخرى عن طريق اتصالها بالبحر إلى بورسعيد ورأس البر والإسكندرية ومرسى مطروح على سبيل المثال، وذلك بإنشاء ميناء سياحي بمدينة رشيد الجديدة، وتطير وإنشاء مراسي نهرية على طول مدن فرع رشيد بالمحافظة المقترحة.
- إقامة كورنيش واحد على طول ضفتي فرع رشيد داخل حدود المحافظة المقترحة متصل بكافة مدن وقرى المحافظة، بدءاً من أقصى الجنوب حتى مصب رشيد، ويتصل بشاطئ مدينة رشيد الجديدة تحت الإنشاء، مما يُفيد أيضاً في الحماية من التعدي بالردم أو البناء على نهر النيل.
- إعادة إنشاء مصيف رشيد الذي تآكل نتيجة نحر البحر له واختفى تقريباً منذ بداية تسعينات القرن العشرين، واستغلال رأس رشيد عن المصب وإعادة تكوينها لتكون على غرار رأس البر بمحافظة دمياط.
- إعادة تخطيط منطقة قناطر إدفينا وحدائقها بقرية إدفينا ومدينة مطوبس لتعزيز السياحة المحلية كمتنفس للمواطنين، مع إحياء القصر الملكي بإدفينا كمتحف ومزار مفتوح للجمهور بدلاً من استغلال القصر ككلية للطب البيطري التابعة لجامعة الإسكندرية.
- إنشاء نمط السياحة الريفية يكون مركزه مدينة الرحمانية باستغلال فرع رشيد وجزره كجزء من خطة سياحة اليوم الواحد، بعمل جولات سياحية بقضاء يوم على النمط الريفي.

٤- **سياحة الطعام:** الاستفادة من الموروثات الثقافية للطعام الخاصة بمنطقة الدراسة بانتشار صناعة الأسماك المملحة والحلويات على نطاق واسع، والتي لها صيت واسع خاصةً أوقات الاحتفالات الدينية كمولد الدسوقي.

٥- **السياحة الرياضية:** الاستفادة من اتساع نهر النيل أمام مدينة دسوق (صورة ١) وإقامة نادي تجديف يسمع بإقامة بطولات رياضية مائية في المستقبل نظراً للطبيعة الجغرافية، مما يعزز إنشاء مدينة رياضية بمدينة دسوق باستغلال مساحة استاد دسوق الرياضي البالغة ١٠,٤ فدان (الجويلي، ٢٠١٩، ص ١٣٦)، والذي يُمكن توسيعه ليكون مركز رياضي إقليمي بشمال الدلتا.

في النهاية، يتضح أن تلك النطاقات الثلاث تتكامل وظيفياً فيما بينها وإن كانت تتداخل جغرافياً، مما يعزز من ترابط المحافظة المقترحة.

النتائج والتوصيات:

١) نتائج وتوصيات عامة:

- محافظة دسوق المقترحة بمواردها الغنية يُمكن أن تصبح سلة غذاء ومركز صناعي وتجاري وسياحي على مستوى إقليم الدلتا بشكل خاص؛ وعلى المستوى الوطني في العموم.
- محافظة دسوق المقترحة تقع على مصب رشيد كانعكاس لمحافظة دمياط الواقعة على مصب دمياط، فيمكن استغلال هذا الموقع الجغرافي باتحاد قطاعيّ منطقة الدراسة –الشرقي والغربي– وإحداث التكامل بينهما. والمحافظة المقترحة تُعد كذلك وريثة لإقليم الرشيد الذي استحدثته الحملة الفرنسية (١٧٩٧-١٨٠١).
- المحافظة المقترحة غنية بالموارد الطبيعية والبشرية، ومع ذلك لم تُستغل تلك الموارد الاستغلال الاستثماري الأمثل، كوجود أراض صالحة للزراعة قابلة للاستصلاح بجانب الأراضي المزروعة والمسطحات المائية المتنوعة (العذبة والمالحة) والرمال السوداء، بجانب توفر العنصر البشري بوفرة من نفس بيئة منطقة الدراسة (٥٤,٤% من جملة سكان منطقة الدراسة في سن العمل) مع توفر قاعدة عريضة مستقبلاً (شكل ٤) تستلزم الإسراع في التخطيط لاحتوائهم بتوفير التعليم والتدريب وفرص العمل.
- منطقة الدراسة بها تنوع ثري للموارد يُمكن استغلاله سياحياً، كمواقع أثرية قديمة قائمة غير مطوّرة كتل الفراعين (بوتو) أو غير مكتشفة، أو منشآت تاريخية ودينية بمدن دسوق وفوه

ورشيد، أو منشآت ترويحية ومواقع يُمكن استغلالها سياحياً مع وجود نهر النيل – فرع رشيد – وبحيرة البرلس، مما تدعم جميعها أنواع مختلفة من السياحة.

- النموذج المقترح لمحافظة دسوق يُمثل تكامل تاريخي وبيئي واقتصادي واجتماعي إذا تم اعتماده وتخطيطه بالشكل السليم، مما سيكون له آثاراً إيجابية على الحركة الاقتصادية بالدولة، وبالتالي المساهمة في ارتفاع الدخل القومي. مما يدعو إلى إعادة النظر في التقسيم الإداري الحالي في كامل القطر المصري.
- الأخذ بعين الاعتبار لدور الأقاليم الاقتصادية الحالية بتحويلها إلى مستوى أعلى من الحكم المحلي؛ ويكون لكل إقليم له سُلطة إدارية، أي يكون إقليم الدلتا على سبيل المثال – وعاصمته طنطا – سُلطة تنفيذية عُليا على مستوى محافظات الإقليم، لدعم عمليات التنمية تضم الشمولية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وعلاقات تبادلية تكاملية بين المحافظات وجميع القطاعات الحكومية، لتحقيق الاستدامة. أي دعم التنمية المستقبلية الذاتية للمحافظة داخل نطاق الإقليم الأكبر –إقليم الدلتا – مما يحد من التسرب الاقتصادي لموارد وخامات المحافظة.

٢) نتائج وتوصيات حسب الأبعاد المكانية الأربعة (الديموغرافية والعمرانية والبيئية والاقتصادية):

أ- في خدمة البُعد الديموغرافي:

- تعديل الحدود الإدارية للمحافظات بحسب الوضع السكاني والاجتماعي الحالي بهدف التكامل الإقليمي، وليس بحسب الموروثات القانونية والإدارية القديمة أو العوائق الطبيعية (كنهر النيل مثلاً) التي لم تعد عائقاً في منطقة الدراسة نتيجة لوصل القطاعين الشرقي والغربي بالجسور (٥٠% من إجمالي الجسور على فرع رشيد بمنطقة الدراسة).
- توجيه الفائض السكاني إلى مناطق تنموية جديدة شمال المحافظة المقترحة، بتسريع إنشاء مدينة رشيد الجديدة، وتحويل قرية دمرو إلى مدينة، وإعادة التوطين في القرى الشمالية باستغلالها اقتصادياً لجذب الاستثمار؛ ومن ثم خلق فرص عمل لجذب سكان جدد.

ب- في خدمة البُعد العمراني:

- ضرورة الاهتمام بتنمية التجمعات العمرانية القائمة بالمحافظة المقترحة في ضوء إعادة توزيع الأدوار الإقليمية بعمل تقسيم إداري داخلي جديد.
- تكوين أقسام إدارية جديدة (قسم دمرو وقسم رشيد) وإعادة تكوين مركزي مطوبس ورشيد.

- جدية النظر في تحويل قرية دمرو بمركز سيدي سالم إلى مدينة.
- مراعاة المجال الجغرافي لكل مشروع تنموي بالمحافظة المقترحة، بحيث تُغطي كافة التجمعات العمرانية بها.
- ترشيد النمو الحضري بإعادة تخطيط الأحوزة العمرانية بما يتناسب مع عمليات تنموية موازية لإحكام الرقابة عليها ووضح حد من البناء على الأراضي الزراعية في محيط ضواحي المدن أو التعدي على مجرى نهر النيل بالعمران.

ج- في خدمة البُعد البيئي:

- ضرورة معالجة مياه الصرف الصحي والزراعي التي تصب في بحيرة البرلس، وتطوير الطلمبات شمال دمرو.
- الحد من التوسع في مشروعات الاستزراع السمكي وخاصةً تلك المعتمدة على تجفيف بحيرة البرلس، وأقفاص الاستزراع السمكي بفرع رشيد (صورة ٢) والترع والمصارف، وسرعة التنسيق فيما بين الوزارات والهيئات المعنية لإزالة القائم منها.
- إنشاء المحافظة المقترحة يعمل على التنسيق الكامل لحماية الشواطئ من التآكل.

د- في خدمة البُعد الاقتصادي:

- رفع الكفاءة الاقتصادية للأنشطة القائمة من خلال تحسين مستويات الأداء ورفع الإنتاجية وتطوير شبكات البنية الأساسية الحالية.
- يُمكن أن تحقق المحافظة المقترحة التكامل بين الزراعة والصناعة في مجال الاستثمار الزراعي الصناعي (Agro-industries)، مما ينتج عنه التوسع في الحركة التجارية أيضاً.
- تنظيم توطن المراكز التجارية بمدن وقرى المحافظة المقترحة بحشد وتجميع الأنشطة الاقتصادية في وحدات إنتاجية أكبر.
- تطوير الطرق البرية الرئيسية بالمحافظة المقترحة، مع العمل على إنشاء طريق مباشر بين منطقة الصناعات الحرفية المقترحة بدسوق والمنطقة الصناعية بمطوبس على الطريق الدولي الساحلي. كذلك إنشاء طريق مباشر يربط بين مدينتي سيدي سالم ودسوق ماراً بمنطقة تل الفراعين (بوتو) ليختصر المسافة إلى ١٨ كم فقط بدلاً من ٢٣ كم.
- التعجيل بتخطيط وتنفيذ كوبري علوي على فرع رشيد يربط مدينة شبراخيت بقرية محلة دياي (مركز دسوق)، والكوبري من شأنه تخفيف الضغط على الطرق الواصلة

لمدينة دسوق، بدلاً عن العبارة حلال التي تعرضت للإهمال والغرق؛ لخلاف إداري بين محافظتي كفر الشيخ والبحيرة (الدستور، ٢٠٢٠).

- العمل على ربط مدينة سيدي سالم بالسكك الحديدية بمد الخط الحديدي من قرية القصابي بطول ١٠ كم، والتي يُمكن مدها مستقبلاً إلى دمرو لتعزيز الصناعات المعتمدة على الأسماك، كذلك استغلال قش الأرز في صناعات خشب الكونتر والأعلاف بدلاً من حرقه.
- العمل على خط نهري بطول فرع رشيد باعتباره صالح للملاحة يُمكن استغلاله تجارياً وسياحياً، مع التعجيل بتطوير المراسي النهرية القائمة وإنشاء مراسي جديدة على فرع رشيد.
- إنشاء مينائي للصيد بقريتي برج مغيزل والشخلوبة، من شأنهما دعم الإنتاج السمكي الوطني باستغلال الموارد المائية ببحيرة البرلس والبحر المتوسط بجانب المزارع السمكية وفرع رشيد والترع، والتي تدعم أيضاً الصناعات البحرية كحفظ الأسماك وتعليبها وصناعة المراكب والسفن.
- إعداد مخططات استراتيجية لمنطقتي مطوبس الصناعية ورشيد الصناعية مع الاهتمام العاجل بتسريع التنفيذ؛ لدعم الصناعات القائمة على استغلال الرمال السوداء. كذلك وضع رؤية استراتيجية للمجمعات الصناعية المقترحة على هوامش مدينتي دسوق وسيدي سالم.
- إنشاء مراكز تدريب عمالي ومؤسسات تعليمية فنية من شانها دعم اقتصاد المحافظة المقترحة.
- تحويل مطار شبراخيت العسكري إلى مطار تجاري وعسكري معاً نتيجة لمقترح إنشاء محطة تعبئة وتصدير الحاصلات الزراعية إلى أوروبا.
- تحويل السياحة القائمة على حضور الموالد الدينية أو سياحة اليوم الواحد من سياحة موسمية إلى دائمة، وذلك بتعزيز الموارد السياحية المتنوعة المنتشرة في كافة ربوع المحافظة المقترحة، مع التسويق والدعاية اللازمين.
- إنشاء أنماط جديدة من السياحة باستغلال الموارد المتاحة، كالسياحة الريفية؛ باستغلال الموارد المتاحة بالمحافظة المقترحة، وجعل مدينة الرحمانية مركزاً لأنشطته لسهولة اتصالها بباقي الدلتا وإطلالتها على فرع رشيد. كذلك السياحة الرياضية باستغلال مساحات استاد دسوق الرياضي وتوسيعه إلى مجمع رياضي إقليمي يخدم شمال الدلتا.

- إنشاء متحف مفتوح بتل الفراعين (بوتو) من شأنه جعله مقصد عالمي للسياح باعتبار ما تحمله من قيمة تاريخية كبيرة كعاصمة قديمة لمصر السفلى ومركز ديني مصري قديم، والنظر في تنقيب التلال الأثرية غير المكتشفة كُلياً أو جزئياً بالمحافظة.
- دعم السياحة البيئية باستغلال محمية البرلس ومحميات جزر نهر النيل بفرع رشيد.

في النهاية؛ يتضح أن تلك النتائج والتوصيات تتفق مع أسس استراتيجية مصر للتنمية المستدامة لسنة ٢٠٣٠ (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢٠).

ملحق الصور الفوتوغرافية

صورة (١) : اتساع النيل الغير مستغل اقتصادياً أمام دسوق والرحمانية.

صورة (٢) : الأقفاص السمكية في فرع رشيد دون مراعاة للضوابط البيئية.

صورة (٣) : كوبري فوه العلوي الرابط بين مدينتي المحمودية وفوه.

المراجع والمصادر

أولاً – المراجع والمصادر باللغة العربية:

١. أمين محمود عبد الله (١٩٩٨)، التطور التاريخي لأقسام مصر الإدارية حتى وقتنا الراهن، أبحاث ندوة الأقسام الإدارية في مصر، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

٢. أنطون صفير (١٩٥٣)، محيط الشرائع (١٨٥٦-١٩٥٢) – المجلد الرابع، القاهرة.

٣. جمال حمدان (١٩٧٧)، جغرافية المدن، عالم الكتب، القاهرة.

٤. جمال مشعل (٢٠١٣)، موسوعة البلدان المصرية: الجزء الخامس، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

٥. حسين مؤنس (١٩٨٦)، أطلس تاريخ الإسلام، دار الزهراء للإعلام العربي، القاهرة.

٦. خالص حسني الأشعب (١٩٨٩)، إقليم المدينة بين التخطيط الإقليمي والتنمية الشاملة، جامعة بغداد، بغداد.

٧. سليم حسن (٢٠١٧)، موسوعة مصر القديمة: الجزء الأول، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة.

٨. السيد محمد أحمد عطا (٢٠٠٢)، تاريخ الغربية وأعمالها في العصر الإسلامي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

٩. عبد الله عبد السلام أبو العينين (٢٠٠٥)، التوزيع الجغرافي للمدن في إقليم الدلتا التخطيطي: دراسة تحليلية، المجلة الجغرافية العربية، العدد ٤٦، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة.

١٠. عمر الفاروق السيد رجب (١٩٨٦)، البراري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

١١. فارس عبد الله محمد الجويلي (٢٠١٩)، التلوث الصوتي بمدينة دسوق (دراسة جغرافية). رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة مدينة السادات، مدينة السادات.

١٢. فتحي محمد مصيلحي (٢٠٢٠)، على طريق حمدان: الصعود الحضاري لمصر من جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

١٣. فوزي مكاوي وعلي الرضوان (٢٠٠٠). بوتو (تل الفراعين) مركز الثقل الديني ومعقل الزعامة السياسية للدلتا قبل وحدة القطرين. المجلة العلمية لجمعية الآثاريين العرب، العدد ١، الاتحاد العام للآثاريين العرب، القاهرة.

١٤. محمد رمزي (١٩٩٤)، القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

١٥. محمد عبد الفتاح محمد عبد السلام (١٩٩٨)، مدينة دسوق دراسة إيكولوجية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب – جامعة المنوفية، شبين الكوم.
١٦. معوض داود عبد النور (٢٠٠٠)، قاموس اللغة القبطية للهجتين البحيرية والصعيدية (قبطي–عربي)، المركز المصري للطباعة، القاهرة.
١٧. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٧)، السكان المصريون طبقاً للنوع، القاهرة.
١٨. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء–محافظة البحيرة (٢٠٠٨)، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والظروف السكنية لعام ٢٠٠٦ على مستوى الأقسام والمراكز والشياخات والقرى: محافظة البحيرة، القاهرة.
١٩. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء–محافظة كفر الشيخ (٢٠٠٨)، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والظروف السكنية لعام ٢٠٠٦ على مستوى الأقسام والمراكز والشياخات والقرى: محافظة كفر الشيخ، القاهرة.
٢٠. مشروع نظام المعلومات الجغرافي للآثار–البحيرة (٢٠٠٢)، أطلس المواقع الأثرية بمحافظة البحيرة، وزارة الثقافة ووزارة الاتصالات والمعلومات، القاهرة.
٢١. مشروع نظام المعلومات الجغرافي للآثار–كفر الشيخ (٢٠٠١)، أطلس المواقع الأثرية بمحافظة كفر الشيخ، وزارة الثقافة ووزارة الاتصالات والمعلومات، القاهرة.
٢٢. الهيئة العامة للاستعلامات (٧ يوليو ٢٠٢٠). استراتيجية مصر للتنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠)، تاريخ الاسترداد ٥ أبريل ٢٠٢١، من الهيئة العامة للاستعلامات: https://sis.gov.eg/Story/118142/استراتيجية–مصر–للتنمية–المستدامة–(رؤية–مصر–٢٠٣٠)؟lang=ar
٢٣. جريدة الدستور (٦ مايو ٢٠٢٠)، نكشف واقعة إهدار مال عام في غرق العبارة «حلال» بكفر الشيخ، تاريخ الاسترداد ١٠ أبريل ٢٠٢١، من الدستور: https://www.dostor.org/3080881
٢٤. لوحات خرائط أسفل الأرض (١٩٣٤) ١: ٢٥٠٠٠، عن كتاب جغرافية مصر لعمر طوسون.

ثانياً – المراجع والمصادر بغير اللغة العربية:

1. Commission des sciences et arts d'Egypte. (1826). Description de l'Egypte ou recueil: Atlas geographique 6. Paris: C.L.F. Panckoucke.
2. Lloyd, A.B. (2014). Ancient Egypt: State and Society. Oxford: Oxford University Press.

The Role of Locative Dimensions in Changing the Egyptian Administrative Borders: An Applied Geographical Study of Desouk Governorate (Proposed)

Faris Abdullah El-Gwely

ABSTRACT

This research aims at a new vision for the existing administrative division in the Nile Delta, considering governmental development plans related to amending the administrative boundaries of the governorates of Egypt, Except for the delta region.

"Desouk Governorate" is a proposal based on a vision of 4 spatial dimensions: demographic, urban, environmental and economic, as a basis with clarification of the pros and cons of implementation, provided that it is consistent with Vision of Egypt 2030.

Key Words: Administrative Borders, Applied Geography, Regional Planning, Governorates, Nile Delta, Desouk.